https://doi.org/10.37375/bsj.v7i19.3309

العولمة الاقتصادية من منظور فلسفي " دراسة تحليلية لبعدها الايديولوجي "

*أ.امدللة محمد علي أعواج

تاريخ الاستلام:8 /2025/2 اجازة النشر: 2025/4/11 تاريخ النشر: 2025/5/13

المستخلص: تعد ظاهرة العولمة تطور طبيعي للحضارة، وهي ظاهرة واقعية قديمة حديثة تأثرت بها جميع جوانب الحياة، ويعتبر الجانب الاقتصادي من أهم الجوانب الأكثر تأثيراً وتأثراً بنتائج وتحديات أيديولوجية العولمة. ومن هنا كان من الصعب تحديد مفهوم معين لهذه الظاهرة نظراً لتعدد تعريفاتها، ولهذا تدخل العولمة ضمن إطار أيديولوجي نظراً لتناوله الكثير من المفكرين والفلاسفة. بالتالي هي أيديولوجية تهدف في فلسفتها الى محاولة السيطرة على كثير من اقتصاديات الدول النامية لفرض هيمنتها عليها، إن تداخل مفهوم العولمة بمفاهيم التطور كالحداثة، وما بعد الحداثة، وارتباطها بإيديولوجيات اخرى كالرأسمالية والشيوعية والليبرالية جعلها تأخذ بعداً ايديولوجياً في الوقت الحاضر باستعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي وهيمنته بصورة جديدة مبنية على اقتصاد السوق. وكانت لها اثارها الإيجابية والسلبية واضحة على الدول العالم. المتمثلة في الخير بأوسع معانيه والتي جعلت المؤيدين لها يرحبون بها، والشر بأوسع معانيه المتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الدول النامية عن طريق آلياتها كالشركات متعددة الجنسية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، من اجل تحقيق أهدافها التي كانت لها مخاطر تهدد اقتصاديات الدول النامية. ومن هنا كان للدول النامية لابد من إيجاد سبل لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: العولمة – الاقتصاد – الفلسفة – البعد الأيديولوجي –الأهداف والأثار

Economic Globalization from a Philosophical Perspective "An Analytical Study of its Ideological Dimension"

Amdullah Mohammed Ali Awaj
Faculty of Arts Sirte University / Libya

Abstract: The phenomenon of globalization is a natural development of civilization, and it is an ancient and modern realistic phenomenon that has affected all aspects of life, and the economic aspect is considered one of the most influential and affected aspects by the results and challenges of the ideology of globalization. Hence, it was difficult to define a specific concept for this phenomenon due to the multiplicity of its definitions, and for this reason globalization falls within an ideological framework due to its being addressed by many thinkers and philosophers. Thus, it is an ideology that aims in its philosophy to try to control many of the economies of developing countries to impose its hegemony over them. The overlap of the concept of globalization with concepts of development such as modernity and post-modernity, and its association with other ideologies such as capitalism, communism and liberalism made it take an ideological dimension at the present time by restoring the capitalist economic system and its hegemony in a new way based on the market economy. It had clear positive and negative effects on the countries of the world represented in good in the broadest sense, which made its supporters welcome it, and evil in the broadest sense represented in the hegemony of capitalist countries over developing countries through their mechanisms such as multinational corporations, the World Bank, the International Monetary Fund, and the World Trade Organization, in order to achieve its goals that had risks threatening the economies of developing countries. Hence, developing countries had to find ways to confront it.

Keywords: Globalization - Economics - Philosophy - Ideological Dimension - Goals and Effects.

* كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا amdullah.mohamed@su.edu.ly

مقدمـة

العولمة ظاهرة واقعية قديمة حديثة من إنتاج الفكر الغربي، ولها أهداف وآثار إيجابية وسلبية، كما أن لها تجليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، فهي أيدلوجية تسعى في فلسفتها إلى محاولة السيطرة على كثير من اقتصاديات الدول وخاصة القومية منها لفرض هيمنتها عليها

لقد أصبحت العولمة مصطلح العصر الحالي، وكثر الحديث عنها في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فتناولتها بالحديث العلماء والفلاسفة، والتيارات الأيدلوجية المختلفة. وكثيراً ما يرتبط مفهومها في ادهان الكثير من الناس بالتقدم والرقي والانفتاح الاقتصادي، وذلك لان الجانب الاقتصادي أبرز مظاهرها، ولكن الامر غير دلك في الواقع، فهي تشمل كل الميادين الإنسانية: الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ولكي نلقي الضوء على هذه الادعاءات والمناورات الفكرية لابد لأي باحث في العولمة ان يفحص هذه الابعاد الأيديولوجية

وتعد العولمة التطور الطبيعي للحضارة، ولقيت اهتماماً واسعاً في الآونة الأخيرة لتشمل مجالات مختلفة سياسياً وثقافياً واجتماعيا ...الخ. ويأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الجوانب الأكثر تأثيرا وتأثرا بنتائج وتحديات أيديولوجية العولمة فقد اخدت العولمة الاقتصادية ابعادها في الوقت الحاضر باستعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق.

فموضوع العولمة يتسم بالحداثة اذ لم يتعرض له من قبل، فهو جد واسع ولأيمكن حصره في صفحات، فقد تضاربت الآراء والأفكار واختلفت التعريفات، ولم يتفق الفلاسفة والباحثون في مجال العولمة حول إعطاء تعريف دقيق للعولمة، وذلك لتشعبها واحتوائها كل الجوانب الإنسانية والابعاد الأيديولوجية التي استلزمت الخوض فيها، والتطرق إليها جميعا للوصول لتعريف شامل ومقنع. ولهذا يعتبر تناوله امراً معقداً وذلك لقلة الاعمال والأبحاث التي تعالجه بشكل وافي ومحدد.

كما أن معظم الاطروحات والأفكار الغربية التي تتناول دراسة ظاهرة العولمة تقوم على ما طرحة الكاتب " فرانسيس فوكوياما" في كتابه (نهاية التاريخ والانسان الأخير) والتي يزعم فيه اننا وصلنا الى نقطة حاسمة في التاريخ البشري ، تتحدث بانتصار النظام الرأسمالي الليبرالي والديمقراطية الغربية على سائر النظم المنافسة لهما، وأن العالم قد ادرك بعد فترة قاصية طويلة أن الرأسمالية هي افضل أنواع النظم الاقتصادية، وأن الليبرالية الغربية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية، وأن الولايات المتحدة الامريكية وامتدادها الاقتصادي وأوروبي يمثلان الدورة النهائية للتاريخ وان الانسان الغربي هو الانسان الكامل والأخير. وهذا ما سنوضحه لاحقا.

إن ظاهرة العولمة الجديدة القديمة ظاهرة تدخل ضمن دائرة الإطار الأيديولوجي، ونظرا لتناول هذا الظاهرة على رقعة واسعة من المفكرين والفلاسفة، وما تقوم به من تأثر حتى وصل الأمر إلى تداخل مفهوم العولمة بمفاهيم التطور كالحداثة، ومابعد الحداثة، وارتباطها بإيديولوجيات أخرى كالرأسمالية والشيوعية.

من هنا تتضح **أهمية البحث** في كون أن هذه الظاهرة خطيرة تؤثر في العالم بأكمله، وينجم عنها الكثير من النتائج السلبية إيجابية. وتكمن الأهمية كذلك في حداثة الموضوع والنقص الواضح في الأبحاث والدراسات التي تناقش ظاهرة العولمة الاقتصادية

من منظور فلسفي. وعلى هذا الأساس تم تحديد موضوع البحث "العولمة الاقتصادية من منظور فلسفي دراسة تحليلية نقدية لبعدها الايديولوجي".

وهنا تتبادر للباحثة بعض الأسئلة بمثابة **إشكالية البحث** والتي تتمثل في: ما المقصود بالعولمة الاقتصادية ومن يقودها؟ وماهي أهدافها؟ وماهي المرجعيات الفكرية للعولمة من المنظور الفلسفي؟ وما فلسفتها؟ وما خطابها؟ وهل مصادرها الفكرية عن أفكار فلسفية سابقة، تمثلت في المدارس الفلسفية في الاشتراكية، والرأسمالية، والليبرالية، والحداثة وما بعد الحداثة؟ وماهي اثارها وكيفية التغلب عليها.؟

كل هذه التساؤلات جعلت الباحثة تتناول موضوع العولمة ليس كدراسة تقنية لعلاقة العولمة بالاقتصاد أو السياسة أو الهيمنة الغربية، بل دراسة فلسفية كان لها البعد التحليلي والنقدي.

وعلى هذا الأساس كان **الهدف من هذا البحث** تسليط الضوء على مفهوم العولمة الاقتصادية، وما رافقها من تغيرات في المصادر الفكرية والأدوات التي تستخدمها القوى الفاعلة من اجل نشر هدا الظاهرة. والأدوات والاليات التي ساهمت في تحقيق أهداف العولمة الاقتصادية. والاثار السلبية والمخاطر الناجمة عن هذه الظاهرة، وتحديد الاثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في حال التعامل بحدر معها.

ولقد اعتمدت الباحثة على **المنهج التحليلي** في تحليل وجهات نظر العلماء والفلاسفة حول موضوع البحث مع الالتزام بالموضوعية التامة لكي يتسنى لنا تنظيم المعلومات والافكار التي توضح مفهوم العولمة الاقتصادية، واهم مصادرها الفكرية، وادواتها، وأهدافها، ومخاطرها وكيفية تفاديها. لهذا تقسيم البحث الى عدة محاور وهي كالتالي:

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية، ومصادرها الفكرية.

1. **مفهوم العولمة الاقتصادية:** مفهوم العولمة لغة واصطلاحا، ومفهوم العولمة الاقتصادية.
2. **المصادر الفكرية للعولمة:** المتمثلة في الاشتراكية، الشيوعية، الرأسمالية، الليبرالية، الحداثة وما بعد الحداثة.

ثانيا: أهداف وأدوات العولمة الاقتصادية.

1. **أهداف العولمة الاقتصادية.** أهداف كما يراها مؤيديها، وأهداف كما يراها معارضيها.
2. **آليات العولمة الاقتصادية:** مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمي، الشركات المتعددة الجنسية.

ثالثا: مخاطر العولمة الاقتصادية، وسبل مواجهتها.

الخاتمة: تتضمن النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية ومصادرها الفكرية

1- مفهوم العولمة الاقتصادية

يتفق المهتمون والباحثون في قضية العولمة على أن المصطلح جديد، ولكن ما يتصف ويشير إليه ليس بجديد، إذ ظهر المصطلح في الستينات واستُعملت في الأدب الأكاديمي والشعبي وأصبح متداول منذ التسعينات، وأصبح عليا على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام 1989م وسقوط الاتحاد السوفييتي وتفكيكه، لتصف العمليات والظروف والنظام والقوة والزمن، ونظرا لتعدد التعريفات المختلفة، سنحاول ذكر أهمها واكثرها تداولاً فيما بعد.

قد لا نكون مجازفين إذا ما اعتبرنا أن مفهوم العولمة ما زال مفهوما هشا في الحقل الاقتصادي الذي تشكل في اطاره. وعلى الرغم من اتفاقنا مع صاحب القول فأن هدا لا يمنعنا من تحديد مفهوم العولمة الذي يقتضي منا الوقوف على مفهومها لغةً واصطلاحاً.

العولمة في اللغة:

لقد استقرت مجموعة من الكلمات في معجمنا العربي الحديث بمفاهيم اصطلاحية عرفت جدلاً ونقاشاً جاداً بين مختلف التيارات الفكرية قبل أن تستقر بمعناها المحدد (العولمة)." فالعولمة على وزن قولبة، وكلمة (العولمة) نسبة إلى العَالم بفتح العين، أي الكون، وليس إلى العِلم بكسر العين. والعالم جمع لا مفرد له. فالعولمة كلمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم" (منصور-2003-ص11).

في اللغة العربية" يمكن قياس كلمة (عولمة) على وزن (فوعلة) و(عولم) على وزن (فوعل) بمعنى (قولب). أي اعطى شيئاً معيناً ميزات جديدة وفق نموذج محدد ومضبوط، أو حول شيئا من وضع آخر، بناء على نمط جاهز ومعد سابقا " (صالحي-2006-ص59).

وأطلق البعض مصطلح العولمة على أنه (كونية) أو (كوكبة) أو الكوكبة. وهذا ما أكده حسن خضري بقوله: "عندما يذكر مصطلح العولمة. فان يجعل الدهن يتجه الى الكونية. أي إلى الكون الذي نعيش فيه، وإلى وحدة المعمورة من الكوكب الذي نعيش عليه " (الحضيري-2000-ص16).

أي أطلقت كلمة الكوكبة على العولمة للدلالة على أن المجتمعات والنظم والمفاهيم والتقنيات البشرية والكوكب الأرضي يمر بمرحلة انتقالية تمتاز بعدم الاستقرار، وبأنها غير مسبوقة في التاريخ الإنساني كله. ولكن من وجهة نظري رغم كل تلك الاختلافات في الاسم إلا أن لفظ العولمة هو اللفظ الذي يكاد يكون الغالب لوصف تلك الظاهرة.

العولمة في الاصطلاح:

إن صياغة تعريف دقيق وواضح للعولمة يبدو مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها في عالم اليوم، من قبل الباحثين ومثقفين ومفكرين نظرا لتشكيلاتها المعقدة وهي تكشف لنا كل يوم على أوجه متعددة ومتنوعة في هذا العالم المتغير. ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة، لنذكر بعضاً منها. وخاصة في أوساط المال والاقتصاد. فان الامر يتعلق ليس فقط بآلية من آليات التطور الرأسمالي الحديث، بل بالدعوة إلى تبني نموذج معين.

بالتالي يمكننا القول إن مفهوم العولمة نظام جديد من العلاقات بين الثقافات، ونشأ نتيجة صراع التكتلات الكبرى الرأسمالية على الهيمنة العالمية، وإن هذا النظام يعكس هذه الهيمنة، ويبين الموقع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية فيها، وتعمل هذه الهيمنة على تقريب المسافات وتوحيد أنماط الحياة المادية والفكرية ومن هنا أطلق عليها البعض (الأمركة).

الأساس في العولمة من حيث منظورها الفلسفي هو تحول اشكال الاتصال الانساني وهي تحتوي على ثلاث عناصر أساسية من المعلومات:" أننا نجري ببطء خلف ظروف التحديث التي بدأت تدريجيا منذ القرن السادس عشر فصاعدنا. أننا نسير باتجاه الظروف الجديدة (ما بعد الحداثة) للعولمة. أننا لم نصل بعد."(محسن-2008-ص12).

فالعـولمة كما عـرفها (سيارة الجميل) هي "تعاظم شيـوع نمط الحياة الاستهلاكي الغـربي، وتعاظم آليات فـرضه سياسياً واقتصادياً واعلامياً وعسكرياً، بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الشرقي، وهي محاولة لفرض الفلسفة البراغماتية النفعية المادية العلمانية، وما يتصل بها من قيم وقوانين ومبادئ وتصورات على سكان العالم أجمع " (المبروك وآخرون-1999-ص99-101).

في حين يرى (برهان غليون) بأنها " ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومـات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، ويتزايد فيها العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهده الدائرة المندمجة " (غليون-1997-ص29).

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من أطوار الحضارة يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحيد، الذي لا يعني هنا التجانس والتساوي بين جميـع أجزاء العالم، والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي زيادة درجـة التأثير والتأثر المتبادلين. ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتمـاد المتبادل.

أي يدور هذا المفهوم حـول فكرة (التدويل) بمعنى تدويل العلاقات والتفاعـلات بحيث لا يمكن أن تقتصر علـى المستوى المحلي فقط، وإنما تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية فتصبح تفاعـلات دولية. وذلك كما يرى (محمد عمر الحاجي) أن العـولمة تمثل " إطارا للتفاعلات الإنسانية المعاصرة. " (الحاجي-2001-ص15).

كما يعرفـها الفيلسـوف الفرنسـي روجيه غارودي " إنها نظام يمكن الاقـوياء من فـرض الدكتاتوريات الانسانية التي تسمـح بافـتراس المستضـعفين بدريعـة التبـادل الحـر وحريـة السـوق "(جـارودي-1998-ص17) هـذا التعريـف يركـز علـى البعـد الأيديولوجي وما تحمله العـولمة من صور الهيمنة.

فالعولمة حسب تعريف صندوق النقد الدولي في تقريره عن الاقتصاد المتنامي لمجموع بلدان العالم:" هي اقتصاد متنامي مدفوعا بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع، التدفق العالمي لرؤوس في آن واحـد مع الانتقاء المتسارع الشامل للتكنولوجيا " (صالحي-2006-ص59).

إذن العـولمة: تعني الحركة النشطة والحـرة والمتسارعة للمبادلات العالمية المالية والتجارية وهي إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية أمـام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال. وهنا يمكننا القـول ليس التقدم العملي والتكنولوجي فقط كان سبب في ظهـور العـولمة بل كما يقـول جوناثان فريدمان " إن الـدي يقـود حركة العـولمة هـو قوانين وآليات رأس المال وليـس الثورة العلـمية والتكنولوجية."(التومي-2009-ص27).

بناءً علـى ذلك فان العـولمة في أجلى صـورها اليـوم تعني:" تغريب العـالم " أو أمركة العالم، إنها تعـني فـرض الهيمنة الأمريكية على العـالم، وأي دولة تتمرد لابد أن تؤدب بالحصار أو التهديد الاقتصـادي، والعسـكري أو الضـرب المبـاشر، كما حـدث مع العراق والسودان وليبيا. إن العولمة كما تطرح اليوم، إنما تصب في النهاية لصالح الأقوياء ضد الضعفاء.

هذا ما أطلقت عليه الدكتورة مريم المبروك (المفهوم الواقعي المعاصر) حيث تعرفها: "بأنها سعي دول الشمال، المركز المتفوق علمياً وتقنيا واقتصاديا للسيطرة على دول الجنوب الاطراف اقتصاديا وثقافياً وعسكرياً وأعلاما تحت شعار مساعدتهم للنهوض والاصلاح والتنمية الشاملة بهدف تحقيق العدالة والرفاء للجميع. " (مريم المبروك-2020-ص51).

لابد أن نشير هنا إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالاً وتحقيقا على ارض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية، ويبدو العالم اليوم معلوم اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً او سياسياً، كما يبدو أن فلسفة العولمة الاقتصادية تستند حاليا لاتفاقيات دولية تعقد بإرادة الدول المعنية، وتوجهها مؤسسات دولية وشركات متعدد الجنسيات. كما سنوضحه لاحقا.

بالتالي مفهوم العولمة الاقتصادية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره. ويقصد بالعولمة الاقتصادية " نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجالً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال". (عرسان--1998ص19).

فالعولمة الاقتصادية هي" سيرورة رأسمالية تاريخية، يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المتبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة الى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما أدى لإخضاع العالم كله الى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة". (سوينري-1998-ص29).

تعد العولمة من هذا المنظور الفلسفي سيرورة عنيدة ومتصلبة، وليس هناك ما يمكن عملة لوقفها. وعدم إمكانية عمل شيء بشأنها يساعد على" تشيؤ هده السيرورة ".

في اعتقادي أن مصطلح العولمة من حيث الشكل ليس بجديد، فهو يتقاسم مع مفهوم العالمية والعالم. حيث يكتسي صفة الشمولية. إما من حيث المضمون، فهي، إيدلوجية حديثة معاصرة تحمل جوانب سلبية وإيجابية. أي العولمة فكر تنويري، كما هو لدى فلاسفة التنوير في القرن التاسع عشر، وهذا من جانب ويختلف معه من حيث تطابق التنويريين بالعقلانية على خلاف الليبراليين الداعمين للعولمة. وهي ظاهرة تاريخية لنهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، أو حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل نظام عالمي للتبادل غير متكافئ.

على هذا الأساس يمكننا القول: بأن كل ما يسهل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة يسمى عولمة اقتصادية.

الخلاصة: أن فلسفة العولمة تمثل ظاهرة تاريخية متداخلة أشد التداخل، ومازالت قيد التكوين تؤسس لمفاهيم عالمية تؤدي الى دمج العالم وتوحيده اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ودلك برفع الحواجز والقيود أمام المال والتجارة والاستثمار والتوظيف بآليات تتحكم فيها القوى العظمى وتعبر عن هيمنة الاقوياء، وفرض نفودهم على الاطراف الاخرى من أجل تحقيق مصالحهم المختلفة. وهذا ما سنوضحه من خلال المصادر الفكرية للعولمة.

2- المصادر الفكرية للعولمة:

العـولمة كظاهرة تاريخية لم تظهر فجأة، بل تبلـورت عن أفكار فلسفية سابقة ولكنها تتحدث بلغة جديدة تتفق مع التغيرات التي حدثت في هـدا العصـر، وتستند الى منهج معين تخاطب به الناس، وتستخدم وسائل معينة لكي تحقق أهـدافها. كل هذه العناصر تشكل الحقيقة مصـادر فلسفية للبعد الأيديولـوجي للعـولمة ومن خلال التطرق للمصـادر الفكرية والتوجيهات والمدارس الفلسفية التي ساهمـت في بلـورة هده الظاهـرة، وتتمثل المدارس الفلسفية في: الاشتراكية، والرأسمالية، الليبرالية، والحـداثة وما بعد الحداثة.

1- الاشتراكية:

إن الاشتراكية تتيح إمكانية توفير الشـروط المادية الكافية لمعيشة كل اعضـاء المجتمع وتحسينها يوما بعد يوم، وتحـقق التنمية الكاملة الحرة، وتلبية احتياجات اعضاء المجتمع المادية والمعنوية عـن طريق الإنتاج الاجتمـاعي. أي أن الاشتراكية " نظام اقتصادي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، من اجل تلبية حاجات المجتمع وإلغاء استغـلال الانسان للإنسان، بهدف تحقيق العدل والمساواة بين افراد المجتمع". (الموسوعة العربية على الانترنت).

وقد مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين هما: **مرحلة الاولى** الاشتراكية المثالية " الطوباوية "يرجع أصل ظهور الاشتراكية إلى الفيلسـوف الإغريقي أفلاطون الذي صّور المجتمع على أنه مثاليًا يعيش فيه الناس حياة مليئة بالسعادة والحـرية والعـدالة والمساواة. وقد بنى أفلاطون المجتمع على أساس ثلاث فئات وهم فئة الصناع وفئة المحاربين وفئة الحكام الفلاسفة.

ومؤسـس هـذه المرحـلة تومـاس مـور1535/1478. ويطلق عليها كلـمة اليوتوبيا وقـد كان لها تأثير واضـح بسبب التمايز الاجتماعي والظلم الطبقـي الذي كان سائداً في دلك المجتمعـات، وأن الاغتناء سبب بؤس الفقراء واليد الخفية لآدم سميث ليس لهـا اسـاس ولا يمكن ان يستفـاد منهـا الجميع كما يدعـي، وحصلت هـذه المفـاهيم ضمن فترة الثـورة الصناعية وفي أوائل عصـر التطـور الصناعي وهي تندد بالبؤس والشقاء الناتج عن قيام نظام المصانع، وظهر رواد آخرون مثل المفكر الانكليزي روبرت أوين ، والفرنسـي شارل فوبير، وسـان سايمون ، كل هؤلاء الفلاسفة وصفوا النظـام الرأسمالي بالوحشية وطالبوا بتحسين ظروف العمل ورفع مستوى المعيشة ، ودون تومـاس مـور في كتابه المدينة الفاضلة آرائه الاشتراكية حيث تأثر مـور بأفلاطـون ويرى بأن تكون بلاد بلا عنف بلا اضطهاد والمواطن يستطيع ايجاد حاجاته في مخازن الشعب. (الموسوعة السياسية-1990-ص198).

- **اما المـرحلة الثانية** الاشتراكية العلمية*: يعتبر الالماني كارل ماركـس، مؤسس الاشتراكية العلمية، وهـو من وضع أسسها التي تهـدف الى تعـويض مبدأ الرأسمالية ساند في ذلك الاضطهـاد للطبقة الشغيلة في النظام الرأسمـالي، حيث ظهـرت كـردة فعل للتناقضات والسلبيات الناتجة عن النظـام الرأسمالي، كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين في مجتمع يهيمن فيها مذهب الاقتصاد الحر. طبقة هذا النظام 1917 في روسيا، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي سياسي واجتماعي في الاتحاد السوفيتي تم انتقلت الي مناطق أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ما أصبح يطلق عليه فيما بعد بالمعسكر الاشتراكي.

من هنا يتضح لنا أن أيديولوجية المجتمع الاشتراكي تتميز بعدة سمات وهي كالتالي: (الموسوعة العربية على الانترنت).

1. وجود قوى منتجة فاعلة، وعلم متطور، وثقافة طليعية، مع استمرار ارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع، وتوافر الأحوال الملائمة لتطور حياة الفرد من جميع النواحي.

2. الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج واشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح.

3. وجـــود علاقات انتاج اشتراكية، تحقق التقارب بين جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية المنتجة، وتحقيق المســاواة الفعلية بين جميع الأمم والشعوب وتدفعها الى التعاون فيما بينها.

4. وجود تنظيم رفيع المستوى، وإخلاص ووعي لدى الشغيلة للقضايا الوطنية ولأممية.

5. كل حسب طاقته وكل حسب حاجته، أي يقــدم كل فـرد خدمــاته الى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفـرد من المجتمع بحسب حاجته.

أما عيوب النظام الاشتراكي تمثلت في ضعف الحافز لإنجاز الاعمال المختلفة، وانخفاض إنتاجية العمال، وقلة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد، وعدم القدرة على تحقيق الكفاية والعدالة.

بناء على ما سبق تري الباحثة بأن الفكر الاشتراكي قد يكون أحد المصادر الأيديولوجية أي الفكرية للعولمة الاقتصادية وهذا لا خلاف عليه. ولكن ليس مرحلة من مراحل تطور العولمة الاقتصادية. نظرا لفشله مند سبعينات القرن الماضي، ولم تنتهي حقبة الثمانينيات حتى انهارت الاشتراكية الماركسية وأنهار الاتحاد السوفييتي، وبدأت حقبة الشيوعية والرأسمالية.

2- الشيوعية:

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 لقد قسم العالم الى عالمين (رأسمالي) وأخر (شيوعي) وهذا أدى لانهيار كل أنواع العوائق التي وجـدت بينهما، وترتب على ذلك، انفتاح أجزاء كبيره من العالم لأول مره منذ بداية القـرن العشرين أمام التدفقــات بكل أنواعه الهجرة، والسياحة، والدبلوماسية، وخاصة المعاملات الاقتصادية الرأسمالية للشركات متعددة الجنسية.

إذن الشيـوعية: "هي أيديولوجية اجتماعية وسياسية وفلسفية واقتصـادية يسارية، هدفـها إنشاء دولة يتمحـور فيها المجتمع حـول الملكية المشـتركة لوسائل الإنتاج وتوزيع المنتجات لكل فرد في المجتمع على أســاس الحاجة، والقضــاء على الطبقــات الاجتماعية المتباينة". (الموسوعة العربية على الانترنت).

تختلف الشيوعية عن الرأسمـالية لأنه" الشيوعية نظام اجتماعي لا طبقي ويقوم على الملكية الشعبية العامة الوحيدة لوسائل الإنتاج، وعلى المساواة الاجتماعية بين جميع اعضاء المجتمع، وتنمو فيه القوى المنتجة على أساس التقدم العلمي والتقني.

وأن مستوى تطور القوى المنتجة في الشيوعية ارفع بكثير مما هــو عليه في الاشتراكية. بالإضافة الى ذلك تهـدف الشيوعية الى تحـويل كل انسان الى مبدع، فيكون النشاط البشري نشاطا ذاتيا، كما ان طابع العمـل يتبدل بحيث يتحول من واجب مفــروض الى حاجة، أي يصبح المطلب الحيوي الأول للإنسان لإرضاء الذات". (الموسوعة العربية على الانترنت).

ومن هنا تري الباحثة أن إيديولوجية النظام الشيــوعي تقوم على القــدرة والحاجة. أما أيدلوجيّة النظام الرأسمــالي تقوم على تعظيم الربح بمُختلف الوسائل الممكنة، حيث إنّ فلسفتهم قائمة علــى جعل الظروف تجري بشكلٍ طبيعي دون أيّ تدخل خارجي. وان الصــراع بينهما على مدى القــرن العشرين عبار عن صــراع نفود كلاهما يتسابق على نشر عـولمته على الأخــر للسيطرة على العالم ولكن نتيجة للأخطاء التي ارتكبتها الأنظمة الشيوعية مما أدت الى انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة.

3- الرأسمالية:

إذا بحثنا في جدور العولمة نلاحظ انها تقوم على عناصر الفلسفة الرأسمالية، ويتضح ذلك من خلال رغبتها في امتلاك القوة وبسط النفود والسيطرة، واكتسابها لأفكار المذهب الحر. وظهرت هذه المدرسة في القرن الثامن عشر ووقف على رأسها كل من: "كيناي، وريكاردو، وآدم سمت". الدين وضعوا أسس السياسات الليبرالية الحديثة. النظام الاقتصادي الرأسمالي يركز على مبدأ الحرية الفردية (دعة يعمل دعة يمر). "أي يتطلب تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة التي اعتبر تدخلها في توجيه النشاط الاقتصادي من اهم أسباب التخلف الاقتصادي، لأنه يتعارض مع ما ذهب اليه ادم سميت من أن الفرد في المجتمع الرأسمالي أقدر من غيره على معرفة أنسب الطرق لتحقيق مصلحته الخاصة. ومن مجموع هذه المصالح الخاصة يتحقق الصالح العام تلقائياً." (علي-1991-ص16).

كما " أن رفاهية الأمم لديه تقاس بما تنتجه وتستهلكه من سلع وخدمات، وبهذا التفكير وصل أدم سميت الى مبدأ تقسيم العمل الذي أصبح قاعدة أساسية في الاقتصاد العالمي حتى الوقت الحالي". (التومي-2009-ص44).

هنا تري الباحثة من منظور الفلسفي أنه تم ابعاد إرادة الانسان في التعامل مع الظواهر الاقتصادية وجعلها تقوم على مبادئها الطبيعية وهي: مبدأ الحرية الاقتصادية: وتعبر عنه العبارة المنسوبة للطبيعيين، والتي لا يزال يرددها الرأسماليون (دعة يعمل دعة يمر). ومبدأ المنفعة الشخصية، ويقتضي أن الفرد داخل المجتمع يدرك تماما منفعته الشخصية في أي نشاط اقتصادي. ومبدأ المنافسة: يقتضي أن الفرد وهو يسعى لتحقيق منفعته أن يدخل في تنافس مع غيرة.

نفهم من هذا أن العولمة من منظور فلسفي تسعى الى تحقيق اهداف تعود إيجابياتها على البعض دون البعض الاخر. المتمثل في المذهب المنفعي الدي يقوم على الانانية والاحتكار. اي يقوم الرأسمالي بعملية احتكار البضائع وتخزينها في المخازن الكبرى، وانتظار فقدانها من السوق للنزول بها قصد بيعها بسعر مضاعف يبتز فيه المستهلكين الضعفاء.

أما ديفيد ريكاردو صاحب النظرية النسبية في التجارة الخارجية "يشترط خفض التعريفات بكافة أنواعها بين جميع الدول، وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وخفض استهلاك المحلي وتشجيع الاستثمار الانتاجي لأغراض التصدير والاستفادة من خفض التكاليف في النقل والمواصلات، وحرية تبادل العملات. بذلك اصبحت نظرية ريكاردو القاعدة الاساسية التي تقوم عليها الرأسمالية المعاصرة"(نوري-1999-ص91).

بالتالي يمكننا القول بإن هناك عوامل فلسفية أدت الى ظهور الرأسمالية تتمثل في إن التأثر بالأفكار الفلسفية والفلسفة اليونانية قد نتج عنه الاعلاء من قيمة العقل والايمان بقدرته على إدراك الحقائق، وقدرته على إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الانسان في حياته. وهذا هو أساس الفكر العلماني الدي أصبح يقود الحياة في الدول الاوربية، بعد ان بلغ الصراع بين الفلسفات المثالية والمادية مداه، دون ان تتوصل أي منهما الى نتيجة تخرج الانسان من حالة القلق التي يعاني منها، وتمكنه من وضع تصور واضح للحقيقة. بالإضافة الى دلك "ظهور التيار التجريبي الذي يرى أن الايمان بقدرة العقل الإنساني في الوصول الى معرفة عن طريق التجربة ساعد على الرفع من قيمة الانسان الفرد، ولذا انتشرت الدعوات للمطالبة بتحرير الانسان وإزالة العوائق التي تحول دون تحرره، وفي مقدمة هذه العوائق الإطاحة بالنظام الاقطاعي.

فالعـولمة إذن كما ترى الباحثة نظام تفـرد وهيمنه مبنية على أســاس الاحتكارات والنزعة التوسعية للدول الرأسمالية أد يستند نظام العولمة على أيدلوجية اليد الخفية التي يقوم عليها النظام الرأسمـالي العالمي المبني على ألية السـوق وسياسة الانفتاح الاقتصادي ومنح الحريات أمام انتقال الاستثمارات والسـلع والخدمات، وخلق مؤسسات اقتصادية ومالية له طابع عالمي، تشكل مركز للقرار العالمي الدي يمنح دورا أكبر للشركات المتعددة الجنسيات وتعميق الطابع العـالمي الرأسمالي وفق رؤيا أمـريكية. وهنا يتضـح لنا أن ظهــور الاقتصاد الرأسمـالي كان نتيجة لتفاعل مجمـوعة من العوامل الفكـرية والسياسية والاجتماعية، حتى أنه يمكــن اعتبار هذا الاقتصاد انعكاسا لما يحدث في المجتمع، فجدور الاقتصاد الرأسمـالي يمكن ايجادها في مجموعة العوامل التي ساهمت في تكوين الحضارة الغربية بشكل عام.

إذن الرأسمالية هي "النظام الاقتصادي الدي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة، ويطلق المجال لحريات الافراد والمشروعات الخاصة، ويعتد بالربح حافزا أساسيا على التقدم الاقتصادي."(الموسوعة الميسره-2001-ص1169).

4-الليبرالية

تعتبر الليبرالية مذهب رأسمالي، ينادي بالحرية المطلقة في المجال الاقتصادي والسياسي يركز على الفرد باعتباره المحور الاساسي لفكـرة الليبرالية. أي كان لها تأثير عميق علـى شكل المجتمعات الصناعية الحديثة وطبيعتهـا، فلقد أيدت مبـدأ الحكومـة المقيدة والمحدودة، وأمنت بضرورة أن يتحرر الافراد من السلطة الدولة.

ويرجع الفضل في تأسيس الليبرالية إلى الفيلسوف جون لوك في القرن السابع عشر، حيث جادل لوك بحق الإنسان الطبيعي في الحياة والحرية والملكية، وضرورة توقف الحكومات عـن انتهاك هذه الحقوق المطلقة مستغلين العقد الاجتماعي. أي ترى النظرية الليبرالية أنه حينما تتوفر الحريات الاقتصادية (حرية الملكية والمبادرة والعمل والتنقل)، يكفي أن يجري كل فرد من أفراد المجتمع نحـو مصلحته الخاصة كي تتحقق المصلحة العامة للمجتمع تلقائيا.

مـع ظهور الليبرالية الجديدة والتي أصبحت فيما بعد موضع شك. بسبب انهيار الاقتصاد العالمي، رغم أنها أهم نظرية في حقل الدراسات المتخصصة للعولمة، ومـع ذلك فهـي شيء أكبر من مجرد نظرية مهمة. ولها أنصارها الاقـوياء. ويوكـد ديفيد هارفي هنا الصلة بين الليبرالية الجديدة والعولمة بطرق شتى من أهمها: (رويترز-2015-ص258-259)

أولاً: إن مجال الليبرالية الجديدة عالمي، بمعنى أنها أصبحت نظاما اقتصاديا وسياسيا يميز نطاقا واسعا في كل انحاء العالم.

ثانياً: الليبرالية الجديدة نظام من الافكار التي تدفقت عبر العالم.

ثالثاً: أن منظمات دولية عديدة ولاسيما صندوق النقـد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي تخضـع لسيطرة الافكــار الليبرالية الجديدة التي تأتي على هيئة مطالبات عديدة بإعادة الهيكلة، وتقوم بفرضها على عدد من المجتمعات في كل انحاء العالم.

بالتالي في اعتقـادي أن الليبرالية مادامت في جوهرها مذهباً اقتصـادياً وسياسياً ونظراً للعناصر المشتركة بين الليبرالية والعولمة، فيمكننا القول إن الفكر الليبرالي الجديد، هو النظام الجوهري الذي تستند إليه العولمة. واطارها الفلسفي يعتمد على العقلانية والفردية.

وهذا ما يؤكـده لنا تاريخ الفكر الحديث في كتاب فرنسيس فوكـو ياما (نهاية التاريخ) الذي كان بمثابة بياناً نظرياً وخطاباً سياسياً وايديولوجياً، الهدف منه تبرير توجه العولمة وتمرير فرض النظام العالمي الدي تسعى القوى المهيمنة الى فرضه على العالم

أجمع. وأن التاريخ لن يشهد أي تغيرات كبرى بعد الليبرالية الجديدة، ولم تعد الليبرالية الجديدة بمثابة شيء جديد فقط، بل ستظل لصيقة بنا إلى الابد. أي ليس هناك بديل ايديولوجي لليبرالية الجديدة في الوقت الحالي. أي جزاء الا يتجزأ من المستقبل المنظور. (الرتبه-2011-ص22).

بناءً على ذلك يمكننا القول: أن اللبراليون الجدد يميلون الى اعتبار العولمة الناتج النهائي لعملية تحول طويلة في السياسة العالمية، والانتشار العالمي للرأسمالية خلال العقود الأخير من القرن العشرين قد يبرر الادعاء بأن هناك مساراً واحداً للتنمية الاقتصادية والسياسية للعالم هو المسار الليبرالي. ومن هنا جاء ادعاء (فوكو ياما) حول نهاية التاريخ، وأن عصر الأيديولوجيات قد انتهى لدى الحضارة الغربية.

فإن فكرة نهاية التاريخ التي جاء بها فوكو ياما "تبرر الفكرة الفلسفية التي قالها هيجل وهي اكتمال حركة التاريخ من حيث تطابقه الجدلي بالعقل المطلق الدي تجسده موضوعيا الدولة الليبرالية الجديدة التي حققت المبادئ السامية للعقل وجسدت الحرية بتعميمها لاقتصاد السوق". (التومي-2013-ص173).

إذن نهاية التاريخ في اعتقادي ماهي إلا محاولة نظرية لتسويق النموذج الليبيرالي وتبرير لوجود العولمة لفرض رؤية أحادية سواء كانت على المستوى الثقافي والفكري والسياسي والاقتصادي. بالتالي فان تطابق العولمة المسيطرة عالميا اليوم مع استراتيجية إحياء الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية. تتخذ العولمة شكل التطبيق الحرفي لبرنامج العولمة الليبرالي القائم على تأييد أسبقية المنطق الاقتصادي في إعادة تنظيم العلاقات الدولية، وفاعليته في تحقيق الانسجام بين مصالح الجماعات والشعوب. وبالتالي فإن الليبرالية هي الصيغة الفكرية والثقافية للحداثة، وامتداد لها.

5- الحداثة وما بعد الحداث

إذا كانت الحداثة هي تلك التيار الفكري الذي عمل على تخليص أوروبا من فكر العصور الوسطى، وربط الفكر الأوربي بواقعه بعد تقنين ظواهره باستخدام الأدوات المعرفية الجديدة للكشف عن الحقائق. فإن الحداثة تعني" القطيعة الأبستمولوجية "أي القطيعة المعرفية بين الماضي والحاضر. وهناك عدة مفاهيم تشير لمعني الحداثة منها: (التومي-2013-ص35-38).

1-شوبنهاور: فيرى إنها تعني الانانية والتخلي عن الطابع الاجتماعي، لا تخلق نظاماً جديداً مستحيلا، بل طلبا للإخلاد الى الحياة والرغبة، إذ يجب تدمير الأنا ووهم الوعي، كما ينبغي الاحتراس من وهم النظام الاجتماعي الدي يحمي الشهوات الانانية فقط.

2 - بيتر برجر: لخص الحداثة في خمس أفكار هي: الفكر القائم على المعرفة المجردة، الفردية، الليبرالية، التوجه المستقبلي، العلمانية.

من ناحية فلسفية يمكننا تفسير ذلك على أن هذا الآراء المتبادلة ماهي ألا نوعا من القطيعة المستمرة مع الماضي والتاريخ، والتمرد على الاخلاق والأعراف، والتركيز على الشهوات، وعلى الفطرة البشرية والسعي في مادة بحثه. وهنا لابد أن تفرق بين القطيعة المعرفية والانقطاع التاريخي، فالحداثة تمثل قطيعة معرفية مع الماضي دون أن يعني ذلك انقطاعا في المسار التاريخي. وأن الحداثة لم تأت من فراغ، بل جاءت وفق سياق تاريخي متتابع وخاص بالتطور التلقائي الذي مر به التاريخ الغربي. إن مع ظهور تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها أدوات جديدة للتعامل مع ظواهر الواقع، كما يرى ماكس فيبر " فشل فكر الحداثة في احتواء

تعقد تلك الظواهـر، كان لا بد مـن مخرج، اما (حداثة) جديدة تمـد في عمـر سابقتها، واما (ما بعد الحداثة) تقتلع تلك الحداثة من جدورها". (نبيل علي-2001-ص169).

أي" إنهاء الحرب الباردة بين القطبين: الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ما أدى إلى انتهاء النظام ثنائي القطبية، وسيادة النظام أحادي القطبة بقيادة النظـام الرأسمـالي، وهزيمة النظام الشيـوعي، وأدى هـذا الانتصار للنظام الرأسمالي إلى ظهور العولمة في العصر الحديث والمعاصر". (مريم المبروك-2020-ص65).

من هنا تتحدد بوضوح فلسفة العولمة على أنها العولمة إيديولوجيا أي **أن** العولمة هي المرجعية الفكرية الموجهة، ومبادئ تعبير عن أيديولوجية خاصة لها أهدافها. إذن العولمة إيديولوجيا تهدف إلى تأسيس لمشروع عالمي متعدد الميادين عبر أسواق عالمية كبرى مفتوحة ومتحررة من كل العوائق. بالتالي العـولمة تمثل امتداداً طبيعياً للحداثة. ولكنها في الوقت نفسه تشكـل تجاوزاً لها. بل لعلـها أقرب إلى مـرحلة (ما بعد الحداثة)، التي قامت فكرتها على الانطلاق مـن تجربة الحضارة الغربية، وقـد تزامـن بروز اتجاه (ما بعد الحداثة)، مع صعود ظاهرات جديدة تمثلت في انتقال الرأسمالية إلى طـور الرأسمالية العابرة للقوميات، وظهور وتطـور مراكز رأسمالية عالمية جديدة ومتنافسة، وبروز طبقات اجتماعية جديدة. وبما أن العولمة هي تجسيد لكل هـذه التطورات، فإنها ترتبط بمرحلة (ما بعد الحداثة) أكثر من ارتباطها بمرحلة (الحداثة).

مابعد الحداثة:

إن ما بعد الحداثة ترفض العديد من المفاهيم السائدة عن الحرية والديمقراطية، والموضوعية والهوية، وفلسفة الرضوخ التي أقامها ديكارت، وكانط، وماركس، وهيجل، وكرمي جارد، وسبينوزا، وغيرهم. كمـا ترفض مثالية افلاطون، ومنطق أرسطـو بل يقوم فكـر ما بعد الحداثة على مفهوم الاختلاف والتباين لا الائتلاف والتطابق. ولهـذا اختلفت وجهـات النظر حـول مرحلة ما بعد الحداثة. فهناك من يرى أنها لم تأتي بجديد، وهناك من يراها مجرد رد فعل مؤقت. وأخطر نقادها وأكثرهم تأثير، هـو يورغين هيبرماس الممثل للحداثة الجـديدة حيث يرى " تشكّـل عقلانية ما بعد الحداثة عقـلانية أداتيه لاستخدامـها المفـرط للعلـم والتقنية إلى درجـة أنّها هيمنت على الإنسان وأخضعته لنموذجها، فصـارت الحداثة تعبير عن العقل الأدائي حتى أصبحت الحداثة توصف كحياة مشيّئة ومستغلة وموضوعة تحت تصرف التقنية، أو منتشرة بشكل كالآني خاضعة للسلطة".(هايرماس-2010-ص516).

هنا يقترب فكـرة كارل بوبر من فكـرة هابرماس " حيث يعتقد بوبر أن الحضارة الغربية، على الرغم مـن رصيد أخطائهـا هـي الأكثر تحررا، وهي الافضل من غيرها لكونها الاكثر قدرة على تصويب نفسها بنفسها". (بوبر-1999-ص252).

إذن العولمة هي تجسيد لكل هذه التطورات، فأنها ترتبط بمرحلة ما بعد الحداثة أكثر من ارتباطها بمرحلة الحداثة. عكس الحداثة التي نفترض أن العولمة هي القفز فوق الحدود الجغرافية التي بنتها الحداثة.

بالتالي نلاحظ ان للعولمة" سمات تجعلها مختلفة عن الحداثة، ولها شروطها ومكوناتها وهي تستند إلى كون العالم أصبح أكثر ترابطا وتشابكا واندماجا من اي وقت مضى، وان عالم العولمة يختلف عن عالم الحداثة في كـونة عالما اصبحت فيه حـركة الافراد والسلع والخدمات ورؤوس الاموال اسها وأسرع. عالم تقلصت فيه المسامات وصار عالما بلا حدود عكس عالم الحداثة الدي يقدس هذه الحدود". (بوبر-1999-ص147).

وهنا في اعتقادي أن العولمة قد برزت مع بروز موجة الحداثة، وتطورت مع تطـور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي. لقد اعادت الحداثة ترتيب النظام العالمي. أي العولمة جاءت للعالم مـن اوروبا في بدايات القـرن الثامـن عشـر واخذت تمتد اقتصادياً وثقافياً في كل الاتجاهات وأثرت على المجتمعات الغير الاوروبية. ولكـن هناك من يرى أن العولمـة تمثل موجة ما بعد الحداثة أكثر من كونها تمثل موجة الحداثة.

إذن "فالعولمة علـى الرغم مـن كـون جدورها التاريخية تمتد الى موجـة الحداثة. إلا أنها لم تبدأ معالمها في الظهـور إلا مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، ومـن ثم لا يمكن النظر إليها إلا كمرحة تاريخية جديدة لهـا سماتها وخصائصـها الخاصة التي تختلف كل الاختلاف عن خصائص الحداثة". (عبد الله-1999-ص59).

بناءً علـى ما سبق ترى الباحثة على الرغم من إن العولمة تمثل امتداداً طبيعياً للحداثة، ولكنها في الوقت نفسه تشكل تجاوزاً لهـا. بل يمكننا القـول إن العـولمة أقرب الى مرحلة ما بعد الحداثة التي قامت فكرتها علـى الانطلاق مـن تجربة الحضارة الغربية، تم اجـراء مراجعة نقدية لها وتجاوزها، لتأسيس وعـي حضـاري جديد أسـاسه تنـوع الثقافات والتعددية وحدوث بعض التحـولات والتغيرات الدولية التي أدت الى تطـور الرأسمالية الى الليبرالية الجديدة، والتي كانت لهـا اهـداف وأدوات معينة للسيطرة على الدول العالم الثالث.

ثانيا: اهداف وآليات العولمة الاقتصادية

1-اهداف العولمة الاقتصادية

الحقيقة هناك من يرى إن للعولمة أهداف تمثل الخير بأوسع معانيه أي يوحي للأفـراد والحكومات بأن الخير الذي يمثل الحياة بكل مباهجها ونعيمها بأوسع أبوابه والعيش الرغيد الدي يحقق أماني وطموحات وأحلام الناس. وكل هـذا يجعل المؤيدين للعـولمة يرحبون بها. لأنها تنهض بالشعوب والحكومات وتقـودهم إلى النمو والازدهار، وتفتح أمامهم أبواب المنافسة الحرة للاستفادة من خيراتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية والثقافية دون عوائق أو قيود. ومن هنا يمكننا يتضح اهداف العولمة الاقتصادية كما يراها مؤيديها وهي كالاتي:(الحاجي-2001-ص29-30)

1- تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

2- التوسع على مدى العالم في بناء الإنتاج، وإنشاء فرص للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

3- تزيد حجم التجارة العالمية وتنعش الاقتصاد العالمي.

4- التسريع في دوران رأس المـال حـول العـالم مـن خـلال الاسـتخدام الأمثـل للعمالـة المكثفـة عاليـة المـردود، وهـي الـتي تـدعي (خدمات المكاتب)، التي تعمل على إدخال البرامج والاعتمادات المالية، والمعالجات الضريبية والكثير من الاعمال الخدمية المهنية الحديثة.

وإن هـذه الأهـداف علـــى مـا يبـدو ودون شـك إهـداف إيجابية، تسعـى إلى تحقيق توازن اجتماعي واقتصـــادي وثقـافي علـى مستوى العـالمي. إلا انه مـن الناحيـة الواقعية وأثرها المباشر على العلاقـات الدولية والأنظمـة الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية الوضع يختلف تماما. وبناء على ذلك يمكننا توضح أهداف العولمة كما يراها معارضوها. إن الأهـداف الخفية التي يراهـا معارضو العـولمة وخاصة الاقتصادية تعطى انطباعا سيئا جدا وصورة قاتمة للغاية وهي كالاتي:

1- تحجيم دور الدول النامية والحد من سيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية تحت مسميات كثير وشعارات زائفة، كحقوق الانسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والإصلاح والتنمية. كما حدث لبعض الدول العربية (ثورات الربيع العربي). في ليبيا وتونس ومصر واليمن والآن سوريا.

2- الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي على اقتصاديات العالم. وذلك من خلال سياساتها النفوذية والتوسعية، واستغلالها لثروات الدول الضعيفة. عن طريق الاحتكارات والشركات الكبرى العالمية.

3- التحكم في صناعة القرار السياسي الدولي على مستوى العالم، عن طريق استغلال الهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. من أجل تحقيق مصالح الدول المتقدمة والغنية. وهذا أدى إلى زيادة الدول القوية والغنية غنى، بينما تزداد الدول الفقيرة فقرا.

بناءً على ما سبق ما سبق ترى الباحثة أن البعد الأيديولوجي للعولمة الاقتصادية له أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وربط اقتصاديات الدول العالم الثالث باقتصاديات الدول الرأسمالية، بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان. ومن هنا يمكن أن توضح اهداف وغايات العولمة الاقتصادية كما لخصها لنا الدكتور شاكر كريم القيسي فيما يلي:(القيسي-2013-ص32).

أولى الأهداف: السيطرة على رؤوس الأموال الدول النامية وحجز استثماراتها في الغرب. حيث تقدر بمليارات الدولارات عينيا وعلى هيئة نقد.

وثانيها: الهيمنة الأمريكية (القطب الواحد) على اقتصاديات العالم ومصادر الطاقة. لاسيما النفط، للتحكم في مصير العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في مجال الاقتصادي.

ثالثها: تحقيق مصالح المجموعات الغنية في الدولة الغربية، والقوى المتحالفة معها في الدول الأخرى على حساب الشعوب.

2: اليات العولمة الاقتصادية

منذ أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء وبالتحديد في عام 1944 عملت دول أوربا وأمريكا على تطوير مجموعة من القوانين لتنظيم العلاقات الاقتصادية المالية الدولية فقامت باتفاقية "ريتون وودز" من أجل حماية الدول المتقدمة من انهيار اقتصادي وسياسي جديد تهدف الاتفاقية إلى تحقيق الأهداف المشتركة التالية:" الأول: تمركز القوة في أيدي عدد قليل من الدول، الثاني: خلق تجمع معين يجمع مصالح تلك الدول، الثالث: إخراج قوة مسيطرة تستطيع الأخذ بزمام القيادة. (الطائي-1999-ص218).

الحقيقة إن هذه الأدوات والاليات ماهي الا وسيلة لتحقيق اهداف العولمة الاقتصادية والمتمثلة في المنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ...الخ. ومن اهم الآليات الاقتصادية للعولمة ما يلي:

1- **مؤسسات بريتون وودز**

فقد أنشأت الدول الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسسات بريتون وود أهما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبعد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا. وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وفي الوقت نفسه إضعاف نفود الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيل جيدا. وما يأتي اهم مؤسسات العولمة الاقتصادية:

أ. البنك الدولي للإنشاء والتعمير

هو مؤسسة مالية أنشئت سنة 1945، وبدأ نشاطها سنة 1946، وكان الهدف منها هو توفير رأس المال، لإعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وهو يتوفر على خمس مؤسسات: " البنك الدولي للإنشاء والتعمير. المؤسسة الإنمائية الدولية. وهيئة التمويل الدولية. وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف". (التومي-2009-ص110).

ويعتبر مؤتمر (**بريتون وودز**) بمثابة اتفاقية لإنشاء بنك دولي وهو الوثيقة الثانية على صعيد التنظيمات النقدية الدولية، التي تقدم بها الانجليزي**كينز** مخططه الذي اقترحه أصلاً سنة 1943م حيث قدمه كورقة عمل، رسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن إقامة نظام نقدي دولي، ثم بعد ذلك تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحاد مقاصة دولي، وأن يكون النظام الجديد مرتكزاً على عملة دولية تقاس بالذهب ولا تخضع لسيادة أي بلد. (الخالدي-1996-ص38).

أي البنك الدولي "هو مؤسسة مالية نشأت بموجب اتفاقية (بريتون وودز) بدأت تمارس نشاطها في 25 جويل 1946، حيث أنه الجهة المسؤولة عن إدارة وتوجيه الاستثمارات الدولية من خلال تحرير الحركات الدولية لرؤوس الأموال كوسيلة لعلاج الاختلافات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء. بمعنى آخر ان البنك الدولي هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء.

وهكذا يتضح لنا بان الهدف الأساسي للبنك مساعدة البلدان النامية في رفع معيشتها مقاساً بمتوسط الدخل الوطني بالنسبة للفرد بالإضافة إلى تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، وتمويل أعمال إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية كما أعطى حق فتح الباب القروض التي تقدم لمشروعات تخدم أغراضها، وخاصةً فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أية ترتيبات سياسية .ولكن في فترة الثمانينات صاغ البنك توجيهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط البنية تهدف إلى زيادة قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي وتنص هذه التوجيهات على تشجيع ودفع التغيرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة وتقليل الدعم والخصخصة وتخليص دور الحكومات، ويمارس البنك العديد من المهام أهمها: (السيد-2001-ص21) .

1- تعمير ما خربته حروب الاستقلال في البلدان النامية مع استثمار ثرواتها الوطنية، ومنح القروض لمشروعات التعمير والتنمية.

2- تقديم المعونات الفنية. وتحسين المرافق الأساسية لمنشأة توليد الطاقة وخدمات الري والطرق والخدمات الزراعية وغيرها.

3- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة. وتشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

أما بالنسبة لهيكل البنك فهو معقد نوعاً ما، حيث يتكون من منظمتين: الأولى: البنك العالمي للإنشاء والتعمير. والثانية: المؤسسة الدولية للتنمية.

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن البنك الدولي رغم الصعوبات التي يواجهها فأنه يمثل قوة مهمة عالميا. لأنه بمثابة منتدى يضم عدد من الدول لمناقشة كل ما يتعلق بأمور التنمية الاقتصادية، بالإضافة لدلك يعتبر مصدر مهما لتمويل الدول الفقيرة، ومصدر للمعلومات المتعلقة بالتنمية من أجل دعم دول الأعضاء. الحقيقة أن البنك الدولي فشل في تقديم مهامه على أكمل وجه لأنه لعب دور عالمي أكبر من الدور الذي كلف به بالأساس.

ب . صندوق النقد الدولي

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية برايتون وودز التي عقدت في يوليو1944 وتم تنفيذه في 27 ديسمبر1945، ووظيفه هي دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء وأصبح نفوده واسعة، وموارده كبيرة حتى تمكن من تحقيق أهدافه والتي من بينها تفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، والمساهمة في إقامة نظام المدفوعات المتعددة الأطراف هذا بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي وبث الثقة بين الدول الأعضاء ودلك من خلال جعل موارد الصندوق متوفرة لها بضمانات ملائمة وإتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.

بالإضافة الى ذلك تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول، لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات، وتقديم برامج تدريب متقدمة في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالي. والتنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي. ومن هنا يمكننا القول بأن صندوق النقد الدولي أسهم في دعم اتجاهات العولمة بتحقيق المزيد من الدافع والحافز على التعلم والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس يمكننا توضيح الأهداف التي أوكلت الى صندوق النقد الدولي، ويمكن اختصارها بما يأتي. (زكي-1999-ص50).

1- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقا من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف.

2-إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول نمو وتنشيط التجارة الدولية، وتوفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.

3- رفع القيود، وإزالة الحواجز، والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي.

4- تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلالات موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية.

الحقيقة صندوق النقد الدولي فشل في تحقيق هذه الاهداف كما يرى (ستيجليتز) " لأنه كان يعكس مصالح وأيديولوجيا الدوائر المالية الغربية ". (رويترز-2015-ص412).

2. منظمة التجارة العالمية WTO

نشأت منظمة التجارة العالمية عام1994 وحلت محل اتفاقية الجات، وتعود نشأتها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية عندما طرح الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل عام 1941 فكرة انشاء منظمة للتجارة العالمية، من اجل تمكين الولايات المتحدة وبريطانيا من الوصول الى المواد الخام الأولية. (التومي-2013-ص97).

بالإضافة الى ذلك منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة دولية تضع الأسس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والاقتصادية للدول والأعضاء، وتهدف الى تحقيق التفاعل الإيجابي من خلال صياغة وتأكيد المنافسة في ظل حرية التجارة الدولية وعدم وجود أي شكل من اشكال التميز في المعاملة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة.

وبالتالي فان هذه المنظمة جاءت لتوجيه وتحقيق مصالح الدول الغربية. من خلال سيطرت الدول الصناعية عليها، والتي كان هدفها عولمة الاقتصاد الدولي، واضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لكي تصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا. ولكن هذه المنظمة على رغم من كونها احدى نتائج بريتون وودوز، إلا أنها لم تشرع في ممارسة فاعلياتها. لهذا عارضتها الولايات المتحدة الامريكية، لأنها تمثل تهديداً لسيادتها القومية.

من هنا ترى الباحثة أن الفلسفة الاقتصادية للمنظمة، كانت فلسفة الخطاب الذي سيطر على جلسات دول اورغواي هي حرية التجارة التي تركزت على إزالة الإيديولوجية الحمائية بإزالة جميع الحواجز والقيود الجمركية التي تحد من حرية التجارة من أجل المنافسة التسويقية.

على هذا الاساس قامة المنظمة على مبدأين هما:" المبدأ الاول: الاحاطة الوطنية للواردات الاجنبية بالقضاء على كل تميز ضمن الواردات الأجنبية. المبدأ الثاني: مبدأ الدولي الأولى بالرعاية ومقتضاه أن تستفيد كل دولة في الاتفاقية من أية مزايا خاصة بتحرير التجارة الدولية تمنحها دولة عضو لدول اخرى بمقتضى اتفاق ثنائي بينهما ". (دويدار-2004-ص29).

بالإضافة لذلك ظهرت مسألة اساسية في مفاوضات اورغواي ما تعرف بالتأثير المتبادل في ناحيتين مهمتين: (دويدار-2004-ص33).

الناحية الاولى: الضغط نحو الليبرالية الجديدة على الصعيد الدولي من جانب رأس المال الدولي تفوده شركات دولية النشاط. الامر الدي يتعين ضم اقتصاديات عالمية أخرى. يركز هذا الضم على جنوب شرق أسيا.

الناحية الثانية: الاهمية المتزايدة للتجديدات التكنولوجية في النشاط الاقتصادي بوصفه أساسا لاكتساب مزايا نسبية جديدة خاصة في مجالات التكنو لوجيا الامامية. الامر الذي يضاعف من فرص المساس بالمزايا المكتسبة من قبل. ومن هنا جاء الحرص على ابراز اهمية توحيد السياسات الحكومية. وهو توجيه لمصلحة الاقوى اقتصاديا وتكنولوجيا.

بناءً على ذلك يمكن توضيح وظائف منظمة التجارة العالمية. المتمثلة فما يأتي(العقوري-2000-ص64).

1- الإدارة والاشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة العمل والأسلوب لتشكيل (جات) ومن تم التحكيم بجهاز الاستئناف وبحقوق والتزامات الدول. لتحقيق مبدأ الاتفاقية.

2-التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا لجوانب المالية والنقدية والتجارية، فتتم المشاورات داخل المنطقة حول الشكل المناسب لأوجه هدا التعاون.

3- الشركات المتعددة الجنسيات:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة، ولعبت دورا كبيرا في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة. والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دورا هاما في صياغة ثقافات استهلاكية شبة موحدة على الصعيد العالمي. فهي:" لم تنشأ بسبب ظروف سياسية أو اقتصادية معينة. بل تجسيدا لمبدأ الرأسمالية التوسعي الاستعمارية المتمثلة بتكديس رأس المال على الصعيد العالمي عن طريق نشر نشاطاتها على الاصعدة العالمية المختلفة". (سعيد-1986-ص34).

مما سبق نستطيع القول إن البعد الايديولوجي للعولمة يتمثل في اتساع نشاط هذه الشركات وتنامى دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة، وتعمل على تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة تخضع لسيطرتها، وذلك من خلال عملها على إنسجام مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها، خاصة أنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية.

ظهور هده الشركات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستطاعت ان تتحول الى قوة من القوى الحاكمة المتنفذة بمجرى التطورات الاقتصادية والسياسية في العالم المعاصر. فقد رافق ظهورها هيمنة الولايات المتحدة الامريكية، ودعمها للمبادرة الاقتصادية على صعيد عالمي. كما شهدت حقبة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين تطورات كبيرة دفعت بالرأسمالية نحو التوجه عالميا متخذة اشكالا متعددة من بينها النفود المتنامي للمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي تستعمل لتطوير اتجاهات الرأسمالية الجديدة. (عبدالمولى-1992-ص67).

بناءً على ما سبق تستنتج الباحثة أن التنسيق بين آليات العولمة الاقتصادية هو السمة التي تميز الاقتصاد العالمي، وبهذا التنسيق يتضح البعد الايديولوجي للعولمة الذي يمثل خطابا رسميا ينبع من تلك البنود والتوجيهات والقيم التي وضعها علماء وفلاسفة الاقتصاد في زمن العولمة. وان العولمة هي أحدث أشكال النظام الرأسمالي الدولي الدي قام ولا يزال يعمل من أجل خدمة مصالح القوى الرأسمالية. بالتالي فان العولمة ليست سوى الشكل الجديد أو الاكثر حداثة للاستعمار بمفهومة الاقتصادي العام.

ثالثا: مخاطر العولمة الاقتصادية وسبل مواجهتها

1- مخاطر العولمة الاقتصادية:

ترتبط العولمة الاقتصادية واستحقاقاتها بمجموعة من السلبيات والمخاطر والتهديدات على اقتصاديات الوطنية وخاصة الدول النامية. لأن اصبحت ظاهرة العولمة الاقتصادية تمثل أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، وهي مرحلة خطيرة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية التي تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية، وهيمنة العولمة على موارد الأرض جميعاً، وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية، الى العولمة بكل أشكالها.

يقول: الدكتور شاكر كريم القيسي عن مخاطر العولمة الاقتصادية "فإن العولمة لا تتطلع فقط الى تعميم طقوس السوق لدرجة دفعه الى المباهاة مع مجتمع السوق ، ولا إلى نشر قيم الليبرالية الخالصة لتغدوا قيم الكون برمته، وتعمد الى رهن مواطنة الفرد بالقدرة على الاستهلاك وامتلاك القابلية على التملك في مناخ تعمم فيه شعار (البقاء للأقوى) ، ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمي وشيوع منطق القرار الاقتصادي للعولمة ومقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية بل تتطلع ايضاً إلى ثقافة العولمة الاقتصادية ". (القيسي-2013-ص36).

بناءً على ما سبق يمكن تلخيص أخطار العولمة الاقتصادية كالاتي:

1-سيطرة الشركات العملاقة عملياً على الاقتصاد العالمي. تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول.

2- تزايد تبعية الاقتصاد الدول النامية للاقتصاد العالمي، مما يعني إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات السياسة الخارجية.

3- تقليص دور الحكومات في تسيير شؤونها الداخلية، وعودة الاستعمار الى الدول الضعيفة بأشكال جديدة، إعادة ترسيخ ظاهرة الطبقية في المجتمع.

4-إضعاف قوة موارد الثروة المالية المتمثلة في النفط. أي" إضعاف أهمية النفط كسلعة حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية، أسوة بتجارة المعلومات، من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة، فما زالت هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتروكيمياوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجمركية والضرائب الباهظة، التي تفرضها الدول المستهلكة، وبذلك تجني هذه الدول الأرباح الهائلة". (القيسي-2013-ص37).

5. ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول النامية، نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كانتْ تقدمه للسلع الغذائية، وبسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى، وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية التي تفرضها الاتِّفاقيات التجاريَّة والصناعيَّة الدولية.

6-إن العولمة الاقتصادية قد تؤدي إلى الإضرار بحق العمال والحق في العمل بظروف مناسبة، وحق تشكيل نقابات عمالية والانضمام لها، بسبب القيود التي يتم فرضها بحجة أنها ضرورية للاقتصاد العالمي.

7- تفشي البطالة وزيادة عدد الفقراء والتخلف الاقتصادي والجريمة المنظمة وغسل الاموال والامراض الخطيرة.

مما سبق تستنتج الباحثة بأن العولمة الاقتصادية بمثابة الاستعمار القديم الحديث، الذي يعني السيطرة ونهب خيرات الشعوب الضعيفة وجعلها دائماً تابعة للدول الصناعية القوية المتقدمة، وان السياسات المنفذة مبنية على النموذج الغربي في التنمية، النابع من النظريات الاقتصادية الغربية هو أمر يفرض على الدول النامية فرضاً، ولا يؤخذ رأيها فيه، مما يؤكد الأهداف الخفية المتمثلة بعولمة اقتصاديات الدول النامية وربطها بالنموذج الرأسمالي الغربي.

كما يرى السيد يسين:" بان عولمة لها مخاطر وسلبيات لا حصر لها، مما دفع بعض المجتمعات لتشكيل حركات مناهضة لها ". (ياسين-1998-ص12-13).

2- سبل مواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية

إن خطورة العولمة تستدعى منا تضافر الجهود من أجل مواجهتها، وأول صور المواجهة تقتضي القيام ببعض الجهود التي تشكل أولويات في سياسة المواجهة هي ما يلي:

1- نشر الوعي بالعولمة، وطبيعتها، ومجالاتها، وتأثيراتها للوصول الى مستوى عدم الرضوخ امام ما تفرضه العولمة الرأسمالية. وهذا الدور لابد ان يقوم به المفكرين والمثقفين والعلماء.

2- ينبغي على الدول النامية بما فيها الدول العربية مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية بأساليب ناجحة وفعالة ومعرفة الكيفية التي يتم التعامل بها مع هذه الظاهرة، الأمر الذي قد يحتاج لتعبئة حضارية شاملة.

3- تطوير أسلوب العمل المشترك وبناء منطقة تجارية حرة، وتبني استراتيجية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات الدول النامية، وينبغي على الدول العالم النامية إقامة مشاريع مشتركة على أسس قوية، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسات الجدوى الاقتصادية والميزات النسبية لكل دولة ومعايير التوطين الصناعي. وهذا يؤدي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول.

من هنا ترى الباحثة أن فلسفة العولمة الاقتصادية تطرح الكثير من الفرص ويصاحبها الكثير من التحديات بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية، مما يتطلب العمل على تطوير الأساليب القائمة في عملية استراتيجية ِ بوضع الاندماج بالعولمة للتقليل من آثارها السلبية، فالحل ليس في رفضها، وانما للاستفادة من مزاياها.

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه تبين لدينا أن فلسفة العولمة أصبحت عبارة عن إيديولوجيا موحدة تدعو الى عولمة كافة جوانب الحياة، هي نظام تفرد وهيمنة مبنية على اساس الاحتكار والاستغلال والسيطرة من قبل الدول الغربية. والنزعة التوسعية للدول الرأسمالية، لهدا يستند نظام العولمة على ايديولوجية اليد الخفية الذي يقوم عليها النظام الرأسمالي العالمي. وهذا النظام العالمي يستند وينشأ على عقيدة فلسفية مشتركة وموحدة أبرز عناصرها المكتسبات العقلية التي حققها ويحققها الفكر الانساني عبر تاريخ الحضارة الانسانية. وبناءً على ذلك يمكننا استنتاج الاتي:

1- مفهوم العولمة الاقتصادية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره.

2- العولمة أيديولوجية شاع ظهورها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتحول دولها إلى اقتصاديات السوق، وإلى الحرية الاقتصادية، بهدف إعادة تشكيل النظام العالمي وفق رؤية القطب الواحد.

3- حتى تحقق العولمة الاقتصادية ابعادها واهدافها، وتظهر أثارها الايجابية أو السلبية لابد لها من أدوات ومؤسسات تنفذ من خلالها أعمالها المختلفة، ومن أهمها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسية.

4- العولمة كظاهرة تاريخية لم تظهر فجأة، بل تبلورت عن أفكار فلسفية سابقة ولكنها تتحدث بلغة جديدة تتفق مع التغيرات التي حدثت في هذا العصر في المصادر الفكرية والتوجيهات والمدارس الفلسفية التي ساهمت في بلورة هذه الظاهرة. وتتمثل المدارس الفلسفية في: الاشتراكية، والرأسمالية، الليبرالية، والحداثة وما بعد الحداثة.

5- الفكر الليبرالي المفرط في تقديس الحريات المطلقة رائد فلسفة هده الظاهرة والداعي إليها. ولم يعد هناك مسار لتاريخ التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعالم اجمع غير مسار الليبرالية الاقتصادية والسياسية

7- ترتبط العولمة الاقتصادية واستحقاقاتها بمجموعة من السلبيات والمخاطر والتهديدات على اقتصاديات الوطنية وخاصة الدول النامية.

8- أيدلوجية العولمة وإن اتفقنا في عديد من جوانبها فهي ظاهرة حتمية بإدارة غربية أمريكية تهدف إلى إطالة أمد الفكر كما جاء في النظرية التعاقبية عند كل من ابن خلدون، وبنجل، وتوينبي وغيرهم، والتي تتلخص فلسفتهم بأن كل حضارة حسب نظرية التعاقب الدوري، تمر على مراحل السلم الحضاري: مرحلة الميلاد، تم مرحلة الشباب، تم مرحلة الكهولة، تم الموت.

9- إن العولمة هي الرأسمالية في أعلى وأرقى مراحل تطورها. إنها الشكل المتقدم للرسملة العالم، وهي تعميم لخصائص هذه الرأسمالية، السلبية والإيجابية على حد سواء. فالدول الغنية تزداد غنى، والفقيرة تزداد فقراً.

المصادر والمراجع

أولاً: المعاجم والموسوعات:

1-أحمد شلبي، الاقتصاد في الفكر الاسلامي، موسوعة النظم والحضارة الاسلامية، ج4 . ط6، القاهرة، 1978 م.

2- الموسوعة العربية الميسرة، الجمعية المصرية، ط2، مج 2، القاهرة، دار الجيل ،2001.

3- الموسوعة العربية على الأنترنت http://www.arab-ency.com.

4- الموسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، 1990.

5- شاكر كريم القيسي، العولمة الاقتصادية والهدف من قيامها، شبكة البصرة، في 12 آيار 2013م.

ثانياً: المصادر والمراجع:

أ-المصادر:

1- جورج رويترز، العولمة نص أساس، ترجمة: السيد إمام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، بـ ط، 2015م.

2- روجيه غرودي، العولمة المزعومة، الواقع – الجدور – البدائل، ترجمة محمد السبيطين، دار الشوكاني للنشر، بـ ط، صنعاء 1998م.

3- كارل بوتر، بحثا عن عالم أفضل، ترجمة: أحمد مستجير، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1990م.

4- يورغن هاب رماس، القول الفلسفي للحداثة، ترجمة: فاطمة الجيوسي، منشورات وزارة الثقافة، بـ ط، سوريا ،1995م.

ب- المراجع:

1-محسن أحمد الخضري، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر العولمة، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ط1، 2000م.

2-العيد صالحي، العولمة والسيادة الوطنية، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، بـ ط، 2006م.

3-برهان محمد نوري، آفاق التطورات الاقتصادية المعاصرة – العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بـ ط بغداد، 1999م.

4-حاتم حميد محسن، الموجز في العولمة، كيوان للطباعة والنشر، ط1، 2008م.

5-رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي للنشر، ط1، القاهرة، 1999م.

6-سيد شوربجي عبدالمولى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الامن العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بـ ط، رياض، 1992م.

7-عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، ب ط، القاهرة، 2001 م.
8-عبد القادر التومي، الفكر بين العالمية والعولمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، ط 1،الجزائر ، 2013م.
9-عبد القادر التومي، العولمة: فلسفتها، مظاهرها، تأثيرها، كنوز الحكمة للنشر ، ط،1 الجزائر2009م.
10-عبد القادر التومي، العولمة من الاقتصاد الى الايدولوجيا، كنوز الحكمة للنشر، ط1، الجزائر2009م.
11-عبد الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، ب ط، الجزائر ،1996م.
12-عبد الواح العفوري، العولمة وجات، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2000م.
13-عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، – من الفكر الاغريقي الى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، 1991م.
14-غازي محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، الموصل، 1999م.
15-محمد إبراهيم المبروك، وآخرون، الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية للنشر، ب ط، القاهرة، 1999م.
16-محمد دويدا، منظمة العالمية للتجارة: فلسفتها الاقتصادية، وابعادها القانونية في كتاب الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، ب ط، القاهرة، 2004 م.
17-محمد عمر الحاجي، ظاهرة العولمة الاقتصادية، دار المكتبي للنشر، ط1، دمشق، 2001 م.
18-ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والابعاد، دار الجامعة الجديد، ط1، الإسكندرية، 2003 م.

ثالثاً: المجلات

1-السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، شباط 1998م.
2-برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية. مقدمات في عصر التشريد الروحي، مجلة ثقافيه، أبو ظبي، 10ابريل 1997م.
3-بول سوينري، العولمة سيرورة متواصلة، مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، العدد 128، مارس، 1998م.
4-جيلاني بوبكر الرتبة، فلسفة العولمة وبيانها النظري. قراءة نقدية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 7 2011م.
5-عبد الخالق عبدالله، العولمة جدورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد 28، العدد الثاني، أكتوبر، 1999م.
6-عقلة عرسان، الأسبوع الآدبي، دمشق، العدد 602، 1998/3/14م.
7-محمد السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة المعرفة العدد 107، الكويت، تشرين الثاني 1986م.
8-مريم خليفة المبروك، العولمة: المفهوم – النشأة – الابعاد، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، جامعة سرت، المجلد الأول، العدد الثالث، 2020م.
9-نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 276 ديسمبر ، الكويت،2001 م.